The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N4, P P 410 -432
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٤تشرين الثاني ٢٠٢٣ ص ص ٤١٠-٤٣٢

The impact of the relationship between financial discipline and financial sustainability in Iraq.

*اثر العلاقة بين الانضباط المالي والاستدامة المالية في العراق.

**نضال حسن جاهل **أ.م.د محمد مدلول علي

Abstract

The issue of financial discipline is considered one of the important topics that has received wide attention in many developed and developing countries alike, in order to enhance financial sustainability in a better way that contributes to achieve the desired economic development goals, as financial discipline is considered one of the most important modern tools in influencing financial discipline in any country all over the world, and its economic effects have emerged through global experiences, but its applications differed from one country to another due to the nature of the economic and social system prevailing in each country, and this is what has clearly appeared in the Iraqi economy through the lack of commitment to implementing standards and foundations related to financial discipline. In addition, there are many obstacles that prevent the application of these standards.

Thus, the role of financial discipline in enhancing financial sustainability in the Iraqi economy was looked at,

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

and the most important obstacles that represent an obstacle to the progress of financial discipline work were looked at and what it may be exposed to in the future by studying indicators of financial discipline in Iraq and demonstrating their impact on financial sustainability.

المستخلص :يعتبر موضوع الانضباط المالي من الموضوعات المهمة والتي لاقت اهتمامًا واسعًا في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من أجل تعزيز الاستدامة المالية بطريقة أفضل يسهم من خلالها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة ، اذ يعد الانضباط المالي من اهم الادوات الحديثة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في اية بلد من بلدان العالم ، وقد ظهرت اثاره الاقتصادية من خلال التجارب العالمية ،الا ان تطبيقاته اختلفت من بلد الى اخر بسبب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في كل بلد، وهذا ما قد ظهر جليا في الاقتصاد العراقي من خلال عدم الالتزام بتطبيق المعايير والأسس المتعلقة بالانضباط المالي ،فضلا عن ذلك هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المعايير . وبهذا فقد تم النظر إلى دور الانضباط المالي في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي والنظر على اهم المعوقات التي تمثل عقبة امام تقدم عمل الانضباط المالي وما يمكن ان تتعرض له في المستقبل من خلال دراسة مؤشرات الانضباط المالي في العراق وبيان اثرها على الاستدامة المالية .

١ . المقدمة: يعتبر المال العام هو الركن الاساس في بناء اي دولة والذي له دور كبير في تطوير وزيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة لذلك اعطت الدول اهتماما بليغا في المحافظة على هذه الاموال وصيانتها من الضياع والعبث وتحرص على ان تصرف في الاوجه المحددة لها في الموازنة العامة للدولة .

ولهذا عملت تلك الدول على انشاء انظمة متخصصة للقيام بالرقابة على هذه الاموال من خلال استعمال القواعد المالية الدولية التي تلعب دورا كبيرا في الانضباط المالي للمحافظة على المركز المالي الحكومي وبالتالي ضمان الوصول الى تحقيق الاستدامة المالية للاجيال القادمة والحد من تفاقم العبء المالي تلك الاجيال من خلال ضبط معدلات نمو الانفاق العام بأن تكون تلك النفقات مدروسة وملائمة لمعدل نمو الايرادات العامة مما يؤدي الى ان تكون نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي معلومة ومدروسة مسبقا ولا يمكن تجاوزها ليس للأجل القصير فحسب بل للاجل الطويل ايضا.

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث:. تتمحور مشكلة البحث حول الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز الاستدامة المالية من خلال الانضباط المالي حيث يعاني الاقتصاد العراقي من عدم الانضباط المالي بسبب تبني سياسة مالية تفتقرالى الانفاق العقلاني والرشيد للأيرادات العامة.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها ان الانضباط المالي يقود الى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة والحفاظ على الاستدامة المالية.

هدف البحث:يهدف البحث إلى تشخيص مستويات الانضباط المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي،وتتقييم تأثيرالانضباط المالي في تعزيز الاستدامة المالية ،بيان مدى قدرة الحكومة العراقية على تحقيق الاستدامة المالية والمشاكل والمعوقات التي تحول دون ذلك الهدف.

منهجية البحث:.من اجل تحقيق هدف البحث والتأكد من فرضياتها تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي من خلال دراسة دور الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث هي الاقتصاد العراقي ، أما الحدود الزمانية للدراسة فهي تتمثل في المدة (٢٠٠٤- 2021).

هيكلية البحث: للأحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه مطلبين تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي المطلب الاول : الاطار النظري للأنضباط المالي. المطلب الثاني : الاطار النظري للأستدامة المالية.المطلب الثاني قياس اثر مؤشرات الانضباط المالي في بعض مؤشرات الاستدامة المالية

الاطار النظري للأنضباط المالي.

يعرف الانضباط المالي بأنه مجموعة من الأنظمة التي توجه الحكومة في احتساب الإنفاق العام فيما يتلاءم مع الإيرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي من أجل ضمان الاستدامة المالية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي شرط إن العجز المالي لا يتجاوز نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، مما يعني أن إجمالي النفقات لا يتجاوز المبالغ المحددة لها في الموازنة ، أي يتم تقدير المصروفات في ضوء الإمكانات المالية المتاحة.[1] كما يعرف الانضباط المالي على أنه مقدرة الحكومة على المحافظة على صحة

([1]) ضيغم خطاب ابراهيم وخلف محمد حمد، تحليل وقياس العلاقة بين قاعدة الدين العام للأنضباط المالي وعجز الموازنة العامه الاتحادية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ، المجلد (18) رقم (60) الجزء (2) ، سنة (2022) ، ص (407) .

وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد.[٢] كذلك يعرف الانضباط المالي بأنه إعادة هندسة النفقات العامة وتقنيين تخصيص الموارد المالية ولاسيما التشغيلية، اي رفع درجة كفاية مردود النفقة نفسها مقارنة بكلفة تحصيل الايراد المقابل لها.[٣]

اهمية الانضباط المالي :تتجلى اهمية الانضباط المالي من خلال النقاط الاتية :

١.يساهم الانضباط المالي في الحد من المشاكل المالية التي تعاني منها اغلب الدول وبخاصة العجز في الموازنة العامة وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع.

٢.تتزايد أهمية الانضباط المالي إلى حد بعيد في تعزيز النمو على المدى الطويل، إذ إن كبح العجز وتحقيق فائض في الموازنة العامة يعد شكلا من إشكال الادخار، وبارتفاع الاخير سوف تزداد الأصول المملوكة للدولة وارتفاع الدخل الوطني في المستقبل.

٣.يتيح الانضباط المالي احتواء العجز في الموازنة العامة بدلا من اللجوء لزيادة الضرائب لتأمين المزيد من الأموال، ومن ثم الحفاظ على البيئة المالية المستقرة مقارنة بعدم اليقين المتزايد.

٤.يؤدي الانضباط المالي إلى تهيئة الأسس اللازمة لخلق بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ.

مؤشرات الانضباط المالي وقياسه:

١.مؤشر الايرادات العامة: ان هذا المؤشر يعد من أهم مؤشرات المالية العامة في موازنات الدول، وإن العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة تعكس نسبة كل منهما في الموازنة العامة للحكومة خلال سنة محددة، فإن ارتفاع معدل الإنفاق العام على الإيرادات العامة يعبر عن وجود عجز في الموازنة السنوية للحكومة بذلك لا يمكن تحقيق الانضباط المالي.

يلحظ من الجدول (١) ان نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت النسبة المحددة (٣٥%) بأستثناء الاعوام (٢٠١٥ ، ٢٠٠١٦ ، ٢٠١٧) التي بلغت فيها النسبة المحددة التي بلغت فيها النسبة (٣٤,١٤% ، ٢٧,٦٢% ، ٣٤,٨٩%) على التوالي.

٢.مؤشر النفقات العامة:يعد حجم الانفاق العام وطريقة تمويله من المحددات الاساسية للاستقرار الاقتصادي، اذ ان زيادة النفقات التشغيلية مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي لاستيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي تؤدي الى تفاقم الضغوط التضخمية. [٤] ويمكن بيان درجة الانضباط المالي عن طريق مقارنة حجم الانفاق العام المقدر مع ما تم تنفيذه فعلا، فاذا كان الانفاق العام

([٢]) حسين مهجر فرج ،عماد محمد علي العاني ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (59) ، سنة (2018)، ص(46).

([٣]) بول كروجمان ، انهوا هذا الكساد الان ، ترجمة اميرة احمد امبابي ، الطبعة الاولى ، دار هنداوي للنشر والتعليم والثقافة ، القاهرة ، (2015)، ص (155).

([٤]) باسم عبد الهادي حسن، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003- 2015)، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، (2016)، ص(19).

الفعلي يتساوى او اقل من الانفاق المقدر عندئذ تكون هناك حالة انضباط مالي، اما إذا تجاوز الانفاق الفعلي الانفاق المقدر نكون امام حالة من عدم الانضباط المالي.[٥]

يوضح مؤشر نمو النفقات العامة الى نمو الناتج المحلي الاجمالي درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يعد مؤشراً يعكس درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ومدى نجاح السياسة الانفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي. واختلفت الدراسات حول تحديد الحجم الامثل من الانفاق الحكومي الذي يكون له الدور الفاعل في تحقيق معدل نمو مقبول للاقتصاد، واذا ازداد الانفاق الحكومي عن الحد الامثل سيكون هذا الانفاق سلبيا على الاقتصاد. فقد اشارت بعض الدراسات الى ان الحجم الامثل للإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح ما بين (٢٥% - ٣٥%) في معظم الدول المتقدمة. وفي العراق الذي يعد ضمن الدول النامية التي تمارس فيها الدولة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية فيمكن اعتبار نسبة (٣٠% - ٣٥%) نسبة ملائمة الى حد ما، وخصوصا ان العراق يعاني من انخفاض كبير في الخدمات وارتفاع نسب الفقر والبطالة فضلا عن تحجيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي من الممكن ان يقوم بالعديد من الانشطة بدلا من القطاع العام، ومن ثم تخفيض الاعباء المالية على الموازنة العامة، وبعبارة اخرى انه يصب في تحقيق الانضباط المالي الذي يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي. من جهة اخرى فان الارتفاع المستمر وغير المحسوب في الإنفاق العام سيولد بدوره آثارا سلبية متمثلة بارتفاع الأسعار التي ستتبع بموجات تضخمية متوالية، وذلك لأن زيادة الإنفاق العام في ظل الجهاز الإنتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد الإنفاق العام ستؤدي إلى هذه الموجات من التضخم. كذلك فإن زيادة النفقات وبمعدل يفوق الإيرادات سيكون له أثرا سلبيا على الادخار الوطني.[٦] وعند ملاحظة الجدول (١) فأن النفقات العامة اخذت مسارا متزايدا خلال مدة الدراسة بأستثناء بعض الاعوام لكونها اتسمت بظروف استثنائيه ، فقد بلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي اعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة (٦٠%) في عام (٢٠٠٤) وادنى نسبة لها (٣٠%) عام (٢٠١٨) والذي يدل على ان مستويات الانضباط المالي ضمن النسبة المسموح بها وهي (٣٠ %– ٣٥%) ، تمثلت الاعوام التي حققت ضبط مالي متناسب مع الحجم الامثل خلال الاعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٩) اذ حققت نسب بلغت (٦٠%، ٤١ %، ٤٠ %، ٤٠ %، ٤٠%) على التوالي.

---

(٥) احمد ابو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي، الامارات العربية ، ابو ظبي، (2011)،.ص(5-6).

(٦) محمد صقر، واخرون ، واقع وافاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧)، العدد (٣) ، سنة (٢٠٠٥) ، ص(١١٨).

٣.مؤشر الدين العام:يعد مؤشر الدين العام الى نمو الناتج المحلي الاجمالي مؤشر ارشاديا لتقييم موقف الحكومة المالي وبيان مدى التزامها بالضوابط المحددة لتحقيق الانضباط المالي، والتي من اهمها عدم المضي بقرار التمويل لأعباء الديون السابقة، وهناك العديد من الطرق التي يتم على اثرها تحديد سقف الدين العام، ففي بعض البلدان يتم وضع نسبة معينة للدين العام بموجب التزامات سياسية بين الاحزاب (كما هو الحال في فنلندا وكندا)، او يتم تحديدها بموجب معاهدات اقليمية والتي تعد جزء من القواعد المالية التي تلزم الأعضاء، كما هو الحال في الدول الاعضاء للاتحاد الاوربي وفقا لمعاهدة ماستريخت اذ لا تزيد النسبة عن (٦٠%). وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا فأن النسبة يجب ان لا ترتفع عن (٧٠%) ، او يتم وضع سقوف دستورية (كما هو الحال في هنغاريا وبولندا). وهناك من يضع سقوف قانونية مثل قانون الدين العام او قانون الادارة المالية العامة [٧].

عند ملاحظة الجدول (١) نلحظ خلال الاعوام (٢٠٠٤) ولغاية (٢٠٠٧) على التوالي ان نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي قد تجاوزت النسبة المعيارية لهذا المؤشر والتي بلغت (٢٥٤,٨٩%، ١٥١,٨٥%،٩١,٠٨ %، ٦٩,٣٦%) على التوالي، والتي تعني ضمنا ارتفاع المديونية على الرغم من قيام الحكومة العراقية بتسوية الديون السابقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، اذ تعدان المؤسستان اللتان الزم قرار مجلس الامن العراق بالتعامل معهما واعتبرهما بوابة الدخول الى نادي باريس لحل مشكلة المديونية الخارجية [٨]. من جانب اخر فأن النسبة المرتفعة لهذا المؤشر خلال المدة المذكورة اعلاه تعود الى قيام الحكومة باتباع سياسة مالية ذات منهج توسعي مترافق مع قلة الايرادات العامة ومحدوديتها بسبب الازمات المالية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، اما خلال الاعوام (٢٠٠٨-٢٠٢١) كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٣٧,٦٥%) (٣,٣٦%) على التوالي كانت نسبة المؤشر ضمن النسبة المقبولة على اثر الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة نتيجة زيادة الايرادات النفطية بفعل زيادة كميات التصدير على اثر ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية، اضافة الى تراجع معدلات التضخم اذ احتل الاقتصاد العراقي المرتبة الاولى من حيث انخفاض مستويات التضخم بين مجموعة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفقا لتقرير افاق الاقتصاد العالمي[٩]، فضلا عن اتباع سياسة مالية ذات منهج انكماشي تقشفي خلال تلك المدة. ويلاحظ خلال السنوات الاخيرة توجهت السياسة المالية في العراق للاقتراض الداخلي لتلبية

---

(٧) ميثم لعيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة ، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد(٥٧)، سنة (٢٠١٨)، ص (٨١).

(٨) عماد محمد علي، القواعد المالية، مصدر سبق ذكره ص ١١٨

(٩) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي ، ٢٠١٤، ص٧٩.

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال اصدار الحوالات [١٠]. ولابد من الالتزام بهذا المؤشر وعدم تجاوز النسبة المحددة من اجل تحقيق الانضباط المالي والتقدم باتجاه الرشادة وحوكمة الادارة المالية، لتجنب وتلافي الاعباء المترتبة على الموازنات القادمة. اما اذا ازدادت هذه النسبة بمعدلات تفوق المعدلات الامنة بسبب استمرار توجه الحكومة نحو التمويل بالعجز ففي هذه الحالة يشكل المؤشر خطورة على الاقتصاد العراقي ومن ثم ينبغي مراجعة السياسة الحكومية بعدم الافراط بالاقتراض ولاسيما القروض الخارجية لان هذا يجعل الاقتصاد تابعا للدول الاخرى وشروطها التي ترافق هذ القروض فضلا عن عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

٤.مؤشر العجز او الفائض في الموازنة العامة:حددت اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي نسبة العجز في الموازنة بحيث لا تتجاوز (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولتطبيق ذلك في الموازنة العامة في العراق يجب ان لا تزيد نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي عن هذا النسبة ويتضح من الجدول (١) الذي يبين الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)، انه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) سجلت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (١,٦٣%) والسبب في ذلك يعود الى الوضع الأمني المتردي الذي نتج عنه إيقاف العديد من المشاريع والنفقات العامة الأخرى ، واستمر الفائض في التزايد خلال الاعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) وكان عام (٢٠٠٨) عام وفرة مالية بالنسبة الى العراق حيث كانت نسبة الفائض من الناتج المحلي الاجمالي (١٣,٢٨%) ويعزى سبب هذه الوفرة الى ارتفاع أسعار النفط العالمية حتى وصلت الى (٩١,٧٢) دولار للبرميل بسبب ازمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها في الولايات المتحدة الامريكية ثم انعكست اثارها على بلدان العالم اجمع .وفي عام (٢٠٠٩) كانت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (٣,١٩%)، أما في عام (٢٠١١) فقد بلغ الفائض اعلى نسبة له خلال مدة الدراسة حيث سجلت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (١٣,٩٧) والسبب في ذلك تعافي أسعار النفط العالمية حيث بلغت (١٠٦) دولار للبرميل واستمرت أسعار النفط العالمية في التعافي خلال الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) سجلت فيها الموازنة فائض ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي (١,٤٤% ، ٢,٥٢% ، ٨,٢٠%) على التوالي ، وفي عام (٢٠١٢) انخفضت نسبة الفائض الى الناتج المحلي بلغ (٢,٥٢%) حيث تجاوزت النسبة المحددة لها ضمن هذا المؤشر ولم تحقق الموازنة انضباطا ماليا خلال هذا العام والسنة التي تلتها نتيجة خوض البلد حربا ضد العصابات الارهابية ، اما

---

(١٠) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،٢٠١٦، ص٦١.

الاعوام (٢٠١٥ -٢٠١٦) حيث حققت الموازنة العامة عجزا وكان بنسبة (٢,٠٢-%) و (٦,٤٣-%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي فقد كان هناك عجز بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية حيث بلغت (٤٧) و (٣٩) دولار على التوالي إضافة الى زيادة الانفاق العسكري بشكل كبير بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، أما في عامي (٢٠١٧- ٢٠١٨) فانه وبسبب تحسن أسعار النفط العالمية فقد بلغت (٥١) و (٦٨) دولار للبرميل على التوالي، فقد حققت الموازنة العامة للبلد فائض هو(١،٨٤٥،٨٤٠) و (٢٥،٦٩٦،٦٤٥)على التوالي وانخفضت عن النسب المعيارية (٣%) ضمن هذا المؤشر حيث كانت عام (٢٠١٧) نسبة (٠,٨٣%) اما عام (٢٠١٨) سجلت نسبة (٩,٥٦%). وفي عام (٢٠١٩) حققت الموازنة العامة عجز وبنسبة (١,٥١-%) من الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك يعود الى ان الحكومة رفعت حجم انفاقها العام من خلال توفير تعيينات جديدة زادت من العجز المالي في البلد. اما في عام (٢٠٢٠) فقد بلغ العجز نسبة (٥,٨٦-%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسب انخفاض أسعار النفط العالمية من جهة والازمة الصحية العالمية المتمثلة بوباء كورونا من جهة أخرى التي أدت الى زيادة النفقات العامة، وفي عام (٢٠٢١) حققت الموازنة فائض وبنسبة (٠,٢٠%) من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعزى الى انحسار جانحة كورونا وارتفاع اسعار النفط عالميا ، كما يوضحه الجدول (١) وكما يأتي:

جدول (١) مؤشرات الانضباط المالي في العراق

السنة	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي(٣٠%)	نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٥ %)	اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (٦٠%)	نسبة الفائض او العجز الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	٦٠	٦١,٩٦	254.89	١,٦٣
2005	٣٦	٥٥,٠٨	151.85	١٩,٢١
2006	٤١	٥١,٣١	91.08	١٠,٧٢
2007	٣٥	٤٨,٩٩	69.36	١٣,٩٧
2008	38	٥١,١١	37.65	١٣,٢٨
2009	٤٠	٤٢,٢٦	46.77	٢,٠٢
2010	40	٤٢,٩٠	39.97	٣,١٩
2011	32	٤٦,٠١	27.74	١٣,٩٧
2012	٣٦	٤٦,٩٠	22.85	١١,٤٤
2013	٣٩	٤١,٦٠	19.80	٢,٥٢
2014	٣١	٣٩,٥٠	23.50	٨,٢٠
2015	٣٦	٣٤,١٤	43.55	-٢,٠٢
2016	34	٢٧,٦٢	50.58	-٦,٤٣
2017	٣٤	٣٤,٨٩	53.53	٠,٨٣
2018	٣٠	٣٩,٦٢	35.49	٩,٥٦
2019	٤٠	٣٨,١٠	28.57	-١,٥١
٢٠٢٠	٣٥	٢٩,٣٠	٣٠,٧٢	-٥,٨٦
٢٠٢١	٣٤	٣٦,٢٢	٣,٣٦	٠,٢٠

المصدر : جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

الاطار النظري للأستدامة المالية.

١.تعريف الاستدامة المالية : إن العنصر الذي تشير إليه مختلف تعريفات الاستدامة هو عنصر الانصاف او العدالة ،وهناك نوعان من الانصاف هما انصاف الاجيال البشرية التي لم تظهر بعد وان هذه المصالح لم تؤخذ بنظر الاعتبار في وضع التحليلات الاقتصادية ، لأنها لم تراع قوى السوق ، اما فيما يتعلق بالأنصاف الثاني فهو يتعلق بمن يعيشون الحاضر والذين لا يجدون فرص متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية وبذلك فإن الاستدامة لابد من أن تأخذ بنظر الاعتبار هذين النوعين من الانصاف وذلك لتحقيق العدالة بين الاجيال. [١١] هناك تعاريف متعددة للاستدامة المالية ولسهولة تعريف الاستدامة المالية لابد من تجزئتها الى الاستدامة ثم الاستدامة المالية فالاستدامة هي الاستغلال الامثل للموارد والانشطة البشرية والثروات بطريقة لا تؤثر على قدرات او طاقة الموارد الطبيعية لتستفيد منها الاجيال القادمة. [١٢]،لان المستقبل هو كل ما يترقب وجودة بعد الزمن الحاضر. [١٣]

تكمن الميزة الرئيسة لمفهوم الاستدامة المالية في جودة الاحتفاظ بالشيء للأمد الطويل، وللاستدامة المالية مفاهيم متعددة استند بعضها الى الربط بين الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة* بينما تتجه مفاهيم اخرى اعتماداً على قواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية وعلى الرغم من تعدد التعريفات الا انها تتفق على شرط تحقق الاستدامة المالية والذي يقتضي أن تحقق الدول في المستقبل فائض في الموازنة يكفي لسداد حجم الدين العام، ان مفهوم الاستدامة المالية بصورة عامة ينطوي على تحقيق مبدأ السيولة والملاءة فالسيولة المالية تعني وجود الموارد المالية لتلبية التزامات المالية حال استحقاقها اما الملاءة فهي تعني قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية.([١٤]) وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي(GDP) عند مستوى معين ، او تحديد نسبة معينة يتم استهدافها (لكنه ترك الباب مفتوحاً لهذه النسبة) وهذا يعد سيناريوهاً اساس

([١١]) عامر طراف وحياة حسنين المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة الطبعة الاولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، سنة (2012) ، ص(١- 5).

([١٢]) حامد الريفي ، (اقتصاديات البيئة – مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة)، الطبعة الاولى ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية و سنة (2015) و ص (257).

([١٣]) عماد محمد عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربيه والدولية ، العدد (39) ، سنة (2012)، ص (11).

* **قيد الموازنة الزمني**: هو ان قيمة العجز الاولي تساوي الفرق بين قيمة عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدين في المدة الزمنية السابقة.

([١٤]) كريم عايش وناجية سليمان ، الاستدامة المالية (مفهوم-نظرية-سياسة)، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا-برلين ، 2021 ، الطبعة الاولى ، ص (٧).

يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة ، عادة خمس سنوات وفي هذا الحال ، يعتبر الصندوق السياسات المالية مستدامة،اذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي[١٥]، كما عرف مكتب منشورات الاتحاد الاوربي الاستدامة المالية على انها " قدرة الدولة على خدمة ديونها بأي حال من وفي اي وقت ". [١٦]
كذلك تعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على تحقيق ايرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم والتزاماته. [١٧] او هي "القدرة على تجنب الاستدانة بأفراط من قبل الحكومة. [١٨]

٢. اهمية الاستدامة المالية : وتعد موضوعة الاستدامة المالية من الموضوعات الحيوية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى صناع السياسة المالية من خلال بيان المركز المالي للدولة وبيان ملاءتها المالية في مواجهة الازمات المالية ومدى قدرتها على الايفاء بديونها لاسيما الخارجية منها، والواقع الذي تدور فيه الاستدامة المالية باعتبارها جزءا من السياسة المالية. [١٩]
ويمكن ايجاز الدور الكبير والمهم للاستدامة المالية في تحسين الأداء للمؤسسة المالية وذلك من خلال ما يأتي:

١.تعزيز الامكانية في الحصول على رؤوس الاموال : من خلال تبني جوانب الاستدامة المالية في التقارير الدورية وأداء المؤسسة او المنظمة المالية والذي ينتج عنه أداء إستراتيجي مؤسسي أفضل، والذي سينعكس بدوره على أدائها بأتجاه تحسين عائدات الاستثمار والقدرة على جذب رؤوس الاموال، لا سيما في اساليب التمويل طويل الاجل وتوفير شروط تمويلية أحسن.

٢.تصحيح خطط العمل وإدارة المخاطر: تؤدي المعرفة بكيفية ادارة الاستدامة من التعرف على المخاطر بصورة متكاملة وهذا يقود الى وضع الاستراتيجات التي تتناسب والتخفيف من حدة المخاطر، والتي تعزز من قابلية المؤسسة المالية على التخطيط الاستراتيجي للمدى البعيد وايضاً

---

(١٥) وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، المجلد(75)،العدد(1)، سنة (2016)، ص(183).

(٤) European Economy Institutional Papers , Economic and Financial Affairs , Luxembourg Publications Office of the European Union, (2019) , p(32)

(١٧) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - اسكوا ، التوقعات والتنبؤات العالمية المنطقة الاسكوا التوقعات النقدية والمالية ، العدد (3) ، سنة (2006)، العدد (26) .

(18) oliver J . Blanchard , Suggestions for a new set of fiscal Indicators , OECD working paper no.79, OECD Publishing , (1990),p(8).

(١٩) فراس تحرير محمد الجميلي واسماعيل حمادي مجبل، اثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي ، جامعة الفلوجة كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال ، سنة (2022)، المجلد (3)، العدد (5)، ص(131).

تساعد المستثمرين والمحللين من التعرف على امكانية المؤسسة او المنظمة المالية من تحقيق اهدافها الاستثمارية. [٢٠]

٣.الربحية والنمو: وذلك عن طريق خلق قيمة مالية للمؤسسة المالية من خلال توافر الفرص المناسبة لرفع الدخل وتخفيض التكاليف وإدارة المخاطر وتعزيز التدابير وحث التعاون مع اصحاب المصالح بما يسهم في هم اعمق لأحتياجاتهم والذي ينعكس بدوره على توجيه الاستثمارات وتحفيز القدرة التنافسية والابتكار. [٢١]

مؤشرات الاستدامة المالية :ان من بين القضايا التي اصبحت اكثر اثارة للجدل ،هي قضية إستدامة المالية العامة للدول ، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها خلال القرن الواحد والعشرين والعقود الثلاثة السابقة له. وهذا مما ادى بالمؤسسات الدولية الى وضع معايير يمكن من خلالها تحليل الاستدامة المالية من خلال عدة مؤشرات تركيبية ، وتأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وبخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب.[٢٢]

ان تقييم الاستدامة المالية للمؤسسات المالية امر في غاية الاهمية من خلال استخدام المؤشرات المالية لبيان مدى قدرتها على الاستمرارية والديمومة في تلبية احتياجاتها المالية لتغطية نفقاتها وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين، إذ تبين هذه المؤشرات نقاط الضعف والقوة لتتمكن الادارات العليا من اتخاذ القرارات المناسبة في تحقيق الاهداف المستقبلية. [٢٣]

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يأتي:

١.مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي : يبين هذا المؤشر عبء الدين العام الإجمالي على الإقتصاد العراقي وحالة الإستدامة المالية في البلد ومدى قدرة الدولة في تحمل الديون وخدمتها من خلال مقارنة نسبة نمو الناتج مع نسبة نمو الدين العام. ويوضح الجدول (٧) حجم الدين العام ومعدل نموه ونسبته للناتج المحلي الإجمالي.حيث بلغت في عام (٢٠٠٤) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٢٥٤,٩٨%) ، وهي أعلى مستوى وصلت له قيمة الدين العام ونسبته للناتج المحلي خلال مدة الدراسة وهي كما معروف نتيجة ما ورثه

---

(٢٠)هويدة اسماعيل ابراهيم وعماد محمد علي العاني ، المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية لبعض المؤسسات المالية في العراق، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة (2020) ، ص (20).

(٢١) European University Association, Financially sustain abl,https://eua.eu/resources/publications/651:fifnancially sustainableuniversities- towards-full-costing- in-european-universiti es,(2008),p(12) .

(٢٢) عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين، مصدر سبق ذكره ، ص(149).

(23) Wheelen Tomas L., and Hanger J., David "Strategic Management and Business Polices", 5th ed., Addison -Wesles pub compans,(1995),p (1),

العراق من ديون وتعويضات حرب الخليج الثانية المترتبة عليه ما قبل عام (٢٠٠٣) بعد ذلك اخذت نسبة هذا المؤشر تنخفض تدريجياً إلى عام (٢٠١٣) حيث بلغت أدنى مستوى وصلت له قيمة الدين العام ونسبته للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، وسجل الدين العام معدلات نمو سالبة في هذه المدة على عكس الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل معدلات نمو موجبة، نتيجة إرتفاع أيرادات العراق من بيع النفط والانفتاح الذي شهدته البلاد على العالم الخارجي، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكثر من معدل نمو الدين العام، وهذا يعني تحقق استدامة مالية في هذه المدة.[٢٤] وفي عام (٢٠١٤) ارتفعت نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٢٣,٥٠%) نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي الى مشاكل مزدوجة (دخول العصابات الارهابية إلى بعض المحافظات وانخفاض اسعار النفط) هذه المشاكل جعلت البلد يقترض من الداخل والخارج لتمويل العمليات الحربية اضافة الى توفير رواتب الموظفين التي تتطلب مبالغ كبيرة من خلال الترهل الاداري في معظم وزارت الدولة فأصبحت العلاقة عكسية بين الدين العام والناتج المحلي في تلك الفترة. فالدين العام يزداد مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى (٤٣,٥٥%).

وفيما يتعلق بعام (٢٠١٧) فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الأجمالي اذ بلغت (٥٣,٥٣%) ، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على تسديد الديون المترتبة بذمتها نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الحكومية وزيادة العجز في الموازنة العامة من ناحية، وزيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الارهاب من ناحية أخرى، مما أدى إلى زيادة الدين العام وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة، وفي عام (٢٠١٨) انخفضت نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (٣٥,٤٩%) بسبب تحسن الأوضاع الامنية والاقتصادية وزيادة أسعار النفط. واستمر هذا التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض لعام (٢٠١٩) حتى بلغ مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (٢٨,٥٧%) ويعزى سبب الانخفاض الى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية وانخفاض حجم الانفاق العام العسكري وتحسن اسعار النفط الخام عالميا. وفي عام (٢٠٢٠) تراجع اجمالي الدين العام بسبب التزام العراق بدفع المستحقات بشكل سنوي. وفي عام (2021) ارتفع اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٣٣,٥٦%) ويفسر ذلك مجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

---

(٢٤) ياسين نادب علي خليل السلطاني ، تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد (13)، العدد (1)، سنة (٢٠٢١)، ص (41).

التي واجهت العراق خلال تلك الفترة من احتجاجات وانتشار فايروس كورونا والذي شل الحياة الاقتصادية. [٢٥]

بالرغم من عدم وجود توافق بالآراء بين المنظمات الدولية المختلفة فيما يتعلق بتحديد المستويات الدنيا لهذه المؤشرات. حيث تبين المستويات الدنيا المقترحة من الدول النامية وهي صادرة عن منظمتين دوليتين مختلفتين هي المنظمة الدولية للتخفيف وصندوق النقد الدولي حيث اقترح الأخير أن نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي (٢٥% الى ٣٠%) اما المنظمة الدولية للتخفيف فقد حددت بين (٢٠% إلى ٢٥%) ومن ذلك نستنتج ان نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي كانت نسب مقبولة خلال السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠) أي تحقيق استدامة مالية خلال تلك السنوات وتحقيق مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الا ان في السنوات الاولى من الدراسة وصلت الى مراحل خطره كذلك خلال المدة (٢٠١٦ – ٢٠١٧) بسبب الظروف السياسية وانخفاض أسعار النفط أي عدم تحقيق مؤشر الاستدامة المالية وهذا ينافي تحقيق معايير صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين، [٢٦]

جدول (٢) مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%٢٥-٣٠%) (٥)
2004	254.89
2005	151.85
2006	91.08
2007	69.36
2008	37.65
2009	46.77
2010	39.97
2011	27.74
2012	22.85
2013	19.80
2014	23.50
2015	43.55
2016	50.58
2017	53.53
2018	35.49
2019	28.57

([٢٥]) ايناس محمد رشيد احمد ابراهيم جمعة، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة(2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد (52)، العدد (3)، سنة (٢٠٢١)، ص (٣٧٩).

([٢٦]) عهود حمود صالح واحمد عبدالله سلمان ، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة الكوت، المجلد (13)، العدد (93)، سنة (٢٠٢١)، ص (210-211).

٢٠٢٠	٣٠,٧٢
٢٠٢١	٣٣,٥٦

المصدر: بيانات وزارة المالية دائرة الدين العام للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢١).

٢.مؤشر الفجوة الضريبية : يسمى مؤشر (Blanchard) ويدعى كذلك بالمتانة الضريبية وهذا المؤشر وضعة أحد مفكري الفكر الكلاسيكي (Oliver Blanchard) يوضح ما يحصل من تغيرات في مقدار الانفاق الحكومي، لأن الحكومة في الاغلب تكون ملزمة ببرامج الانفاق الحكومي والتحويلات الحكومية بعكس الإيرادات الضريبية.[٢٧]

يقوم هذا المؤشر بالفصل بين إيرادات الضرائب المتحققة واعباء الضرائب اللازمة لمستوى الاستدامة المالية، أي إمكانية قدرة الضرائب على تغطية الانفاق الحكومي، أو مدى امكانية تثبيت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي.[٢٨]

يدل هذا المؤشر على ان اجمالي الضريبة المتحصلة الى الناتج يجب ان تغطي مجموع الانفاق الحكومي وهذا المجموع يشمل خدمة الدين العام من عوائد النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بما ان الفجوة الضريبية هي الفرق بين الضرائب المتحصلة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (t) ومقدار القيمة المستهدفة للضرائب (t) اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

واذا كانت حصيلة الضريبة المستهدفة (T) اكبر من حصيلة الضريبة الفعلية (T) فإن الفجوة الضريبية موجبة وبذلك نكون في وضع عدم استدامة مالية، وهنا يتطلب تقليل الانفاق الحكومي او زيادة نسبة إيرادات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الى المستوى المستهدف (T) ويعتمد هذا المؤشر على فكرة الحفاظ على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلى الإجمالي المستهدفة هي:

نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) × نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الأغلب يلحظ أن مقدار الإيرادات الضريبية التي يتم الحصول عليها سنويا لا تكفي لتمويل أعباء الإنفاق مما يؤدي بالحكومة الى ايجاد مصادر للإيرادات وعليه فأن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطور حصيلة الضرائب على احتساب انها اداة مهمة من ادوات السياسة

---

(٢٧) عمرو هشام محمد وعماد حسن حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص(155).

(٢٨) مروة فتحي سيد احمد البغدادي ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، سنة (2010)، صفحة (427).

المالية وتمويل الانفاق الحكومي، إلا إنه لا يدل على انها شرط كافٍ للحكم على استدامة السياسة المالية كذلك فأن هذه النسبة لا يمكن تطبيقها على البلدان النفطية، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي كبير بسبب إيرادات النفط، بمعنى ان الحصول على ضريبة تتناسب مع (GDP) يعد مجحفا بحق المكلفين ضريبياً.[٢٩]

٣. مؤشر فجوة الايرادات: يعد احد المؤشرات التي تختبر اثر المزج بين سلوك السياسة المالية من اتفاق وضرائب ونمو الناتج والتغيرات في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في التأثير على الاستدامة المالية، وذلك من خلال تقدير مؤشر (Blanchard) لمستوى الإيرادات الضريبية المستهدفة التي يجب ان تتحقق وقياس الفجوة بين المتحقق والمخطط . وفي حالة كون فجوة الإيرادات الجارية سالبة فإن ذلك يشير الى الوضع الذي تتحقق فيه الاستدامة المالية، وبالعكس في حال كون فجوة الإيرادات الجارية موجبة فيشير هذا الوضع الذي لا تتحقق فيه الاستدامة المالية.

المبحث الرابع – قياس اثر مؤشرات الانضباط المالي في بعض مؤشرات الاستدامة المالية

اولا – اختبار استقرارية السلاسل الزمنية - الخطوة الاولى يجب اختبار مدى استقرار السلسة الزمنية لمتغيرات النموذج ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وتم الحصول على النتائج الموضحة من خلال الجدول (٣) وبعد اجراء اختبار ديكي فولر تبين ان السلاسل الزمنية للمتغير (X1 ، X3 ، Y1) كانت مستقرة عند المستوى عند مستوى معنوية ٥% سواء بقاطع او بقاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه ، اما السلسلة الزمنية للمتغير (X2) فقد كانت غير مستقرة عند المستوى وقد استقرت بعد اخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية ٥% سواء بقاطع او بقاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه .

الجدول (٣) نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		X1	X2	X3	Y1
With Constant	t-Statistic	-3.1249	-2.3116	-1.5863	-2.9065
	Prob.	0.0297	0.1714	0.4832	0.0499
		**	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1769	-3.3448	-3.5807	-3.3119
	Prob.	0.0083	0.0680	0.0402	0.0731
		***	*	**	*

(٢٩) Yamauchi, Izquierdo Alejard"Fiscal Sustainability ISSUES for Emerging Countries", the Egyptian Center for fiscal Sustainability-the Case of Eritrea, IMF Working paperm, (2004) ,p (536).

Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7120	-0.8714	-1.9697	-2.2200
	Prob.	0.4044	0.3349	0.0475	0.0265
		n0	n0	**	**
	At First Difference				
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(Y1)
With Constant	t-Statistic	-4.6148	-2.9233	-2.8201	-3.2390
	Prob.	0.0004	0.0480	0.0616	0.0220
		***	**	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6307	-3.0615	-2.7470	-2.4080
	Prob.	0.0023	0.1240	0.2225	0.3723
		***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5600	-2.9492	-2.5736	-3.3283
	Prob.	0.0000	0.0037	0.0109	0.0012
		***	***	**	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

ثانيا – تحديد مدة الابطاء المثلى - يوضح الجدول (٤) وبعد تحديد مدة الابطاء الأمثل تبين ان مدة الابطاء الأمثل وفق معيار اكايك وشوارتز وهنان كوين هي فترة ابطاء واحدة .

الجدول (٤) مدة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: X1 X2 X3 Y1

Exogenous variables: C

Date: 10/11/23 Time: 12:41

Sample: 2004Q1 2021Q1

Included observations: 68

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-762.1526	NA	71854.60	22.53390	22.66446	22.58563
1	-327.1822	805.9746*	0.320073*	10.21124*	10.86404*	10.46990*

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ثالثا - اختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن (Johanson) - يلاحظ من خلال الجدول (٥) وبعد اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن تبين ان هنالك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، حيث وفق اختباري (Trace) (Maximum Eigenvalue) يلاحظ ان هنالك شعاع واحد للتكامل المشترك وهذا يدل على وجود العلاقة ذات الاجل الطويل بين متغيرات النموذج .

الجدول (٥) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 10/10/23 Time: 21:46
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1
Included observations: 67 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: X1 X2 X3 Y1
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.443322	69.77339	54.07904	0.0011
At most 1	0.271610	30.52695	35.19275	0.1462
At most 2	0.107218	9.293421	20.26184	0.7086
At most 3	0.024978	1.694790	9.164546	0.8373

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.443322	39.24643	28.58808	0.0015
At most 1	0.271610	21.23353	22.29962	0.0699
At most 2	0.107218	7.598632	15.89210	0.5962
At most 3	0.024978	1.694790	9.164546	0.8373

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

رابعا – تقدير نموذج تصحيح الخطا (VECM) - بالنظر الى الجدول (٦) بعد تقدير نموذج تصحيح الخطا يلاحظ ان معامل التحديد (R_2) بلغ (٨٨%) وهذا يعني ان (٨٨%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة و (١٢%) سببها متغيرات غير داخلة في النموذج ، كذلك يلاحظ ان قيمة اختبار (F) بلغت (٩٠,٢٣) وهي معنوية عند مستوى (٥%) وهذا يدل على ان النموذج معنوي ككل ، نلاحظ ايضا إن معلمة تصحيح الخطأ في الأجل القصير أو ما تسمى (بسرعة التكيف الهيكلي) بلغت (-٠,٤٧) وهي معنوية عند المستوى (٥%) أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها بنسبة (٤٧%) تجاه القيمة في الأجل الطويل وهذه النسبة جيدة جدا وتحتاج الى نصف سنة لكي يعود الى الوضع التوازني.

الجدول (٦) تقدير نموذج تصحيح الخطا (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/10/23 Time: 22:02
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1
Included observations: 67 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1			
X1(-1)	1.000000			
X2(-1)	-0.581107			
	(0.07936)			
	[-7.32230]			
X3(-1)	0.507737			
	(0.07889)			
	[6.43562]			
Y1(-1)	0.010370			
	(0.01247)			
	[0.83147]			
C	-15.43502			
Error Correction:	**D(X1)**	**D(X2)**	**D(X3)**	**D(Y1)**
CointEq1	-0.579550	-0.010908	0.557674	-0.476190
	(0.08519)	(0.07530)	(0.10908)	(0.21362)
	[-6.80267]	[-0.14487]	[5.11249]	[-2.22914]
D(X1(-1))	1.538652	-1.036444	-1.683566	2.309117
	(0.90780)	(0.80233)	(1.16233)	(2.27626)
	[1.69492]	[-1.29180]	[-1.44844]	[1.01443]
D(X2(-1))	-1.235718	1.721967	2.051327	-2.396504
	(0.92217)	(0.81502)	(1.18072)	(2.31228)
	[-1.34001]	[2.11278]	[1.73735]	[-1.03642]
D(X3(-1))	0.931952	-0.974429	-1.004256	2.176363
	(0.92246)	(0.81528)	(1.18109)	(2.31301)
	[1.01029]	[-1.19521]	[-0.85028]	[0.94092]
D(Y1(-1))	-0.061989	0.012112	0.074486	0.789546
	(0.02290)	(0.02024)	(0.02932)	(0.05742)
	[-2.70707]	[0.59849]	[2.54052]	[13.7509]
C	-0.399229	-0.049432	0.334948	-0.485653
	(0.15497)	(0.13696)	(0.19842)	(0.38857)
	[-2.57621]	[-0.36091]	[1.68810]	[-1.24984]
R-squared	0.717962	0.578107	0.663152	0.880905
Adj. R-squared	0.694844	0.543526	0.635541	0.871143
Sum sq. resids	56.83913	44.39833	93.17968	357.3632
S.E. equation	0.965292	0.853136	1.235935	2.420416
F-statistic	31.05654	16.71729	24.01807	90.23930
Log likelihood	-89.55921	-81.28394	-106.1184	-151.1499
Akaike AIC	2.852514	2.605491	3.346819	4.691042
Schwarz SC	3.049949	2.802926	3.544254	4.888477
Mean dependent	-0.298507	-0.358507	-0.086940	-3.369701
S.D. dependent	1.747422	1.262729	2.047252	6.742739

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

تحليل المعادلة المقدرة : D(Y1)=-0.476*(X1(-1)-0.581*X2(-1)+0.507*X3(-1)+0.0103*Y1(-1)-15.435)+2.309*D(X1(-1))-2.396*D(X2(-1))+2.176*D(X3(-1))+0.789*D(Y1(-1))-0.485

يلاحظ من خلال المعادلة المقدرة ان المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة كانت غير معنوية عند مستوى ٥% ، كما ان هنالك علاقة طردية تربط مؤشر النفقات مع مؤشر الدين وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية حيث ان ارتفاع مؤشر النفقات مع ثبات مؤشر الإيرادات يعني احداث زيادة في النفقات دون ان يقابلها إيرادات من اجل تغطية هذه النفقات الامر الذي يؤدي الى اتجاه الدولة نحو الاستدانة من اجل مقابلة الزيادة الحاصلة في النفقات ، بينما يلاحظ ان هنالك علاقة عكسية بين مؤشر الإيرادات ومؤشر الدين وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية لان تنويع وزيادة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة يؤدي الى خفض الدين في الموازنة ، فيما كانت العلاقة طردية بين مؤشر عجز وفائض الموازنة ومؤشر الدين لان زيادة عجز الموازنة يؤدي الى زيادة مديونية الدولة وهي أيضا مطابقة للنظرية الاقتصادية .

بعد اجراء اختبار الارتباط الذاتي تبين من خلال الجدول (٧) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات اذ بلغت احتمالية الاختبار (٠,٩١٥٩) وهي اكبر من (٥%) وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (٧) اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/13/23 Time: 10:50
Sample: 2004Q1 2021Q1
Included observations: 67

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	8.944886	16	0.9157	0.550525	(16, 165.6)	0.9159

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

ويلاحظ من خلال الشكل (١) الاتي ان النموذج المقدر مستقر حيث ان جميع النقاط تقع ضمن الحدود الحرجة وبذلك فأن النموذج مستقر عند مستوى معنوية ٥% وخلوه من المشاكل القياسية

الشكل (١) استقرارية النموذج المقدر.

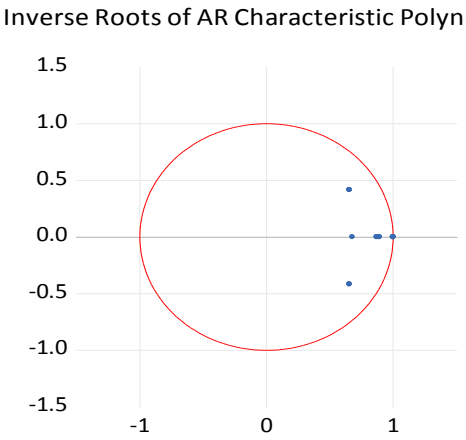

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

الاستنتاجات

١.إنخفاض نسب تنفيذ الموازنة العامة وبشكل خاص في المشاريع الاستثمارية والذي يعود إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر فيها العراق خلال مدة الدراسة أو التأخر في إقرار الموازنة أو عدم إقرارها أصلا من قبل السلطة التشريعية كما حدث في عام ٢٠١٤,

٢.عدم كفاءة وفاعلية طرق أعداد تقديرات الموازنة العامة إذ ما زال العراق يعتمد على موازنة البنود الرقابية وعدم قيام الوزارات بتقدير احتياجاتها بشكل دقيق وطلب مقدار تخصيصات أكبر من قدرتها على صرفها وعادة ما يكون زيادة تلك التخصيصات في الجانب الجاري على حساب الجانب الاستثماري.

٣.كبر حجم المديونية التي يتحملها الاقتصاد العراقي إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط مدة الدراسة بـ (٩٢,٧%) ويعود الجزء الاعظم منها الى الدين الخارجي.

٤.عدم وجود قواعد خاصة لإدارة الإيرادات العامة المتحققة ضمن سقوف معينة لا يمكن تجاوزها إلا في حالات الأزمات اذ ان نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت النسبة المحددة (٣٥%) بأستثناء الاعوام (٢٠١٥ ، ٢٠٠١٦ ، ٢٠١٧) التي بلغت فيها النسبة المحددة التي بلغت فيها نسبة (٣٤,١٤% ، ٢٧,٦٢% ، ٣٤,٨٩%) على التوالي.

التوصيات

١.الاستخدام الامثل للفوائض المالية المتحققه وتوجيه الزيادة نحو مجالات استثمارية أو صناديق ثروة سيادية أو صناديق تحوط أو نحوها مما لها تأثير ايجابي على الاستقرارالاقتصادي ومن ثم الانضباط المالي.

٢.التقدم باتجاه الرشادة وحوكمة النفقات العامة، لتجنب وتلافي الاعباء المترتبة على الموازنات القادمة.

٣.لتحقيق الاستدامة المالية من خلال الانضباط المالي يتم توجيه السياسة المالية في العراق للاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال اصدار الحوالات.

٤.الضرائب المتحققة لا تكفي لتمويل الانفاق الحكومي مما يستدعي تطوير الجهاز الضريبي وفرض ضرائب جديدة وتنويع مصادر الدخل.

المصادر

اولا : المصادر العربية

١.احمد ابو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي، الامارات العربية ، ابو ظبي، (2011)،.ص(5-6).

٢.بول كروجمان ، انهوا هذا الكساد الان ، ترجمة اميرة احمد امبابي ، الطبعة الاولى ، دار هنداوي للنشر والتعليم والثقافة ، القاهرة ، (2015)، ص (155).

٣.حامد الريفي ، (اقتصاديات البيئة – مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة)، الطبعة الاولى ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية و سنة (2015) و ص (257).

٤.عامر طراف وحياة حسنين المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة الطبعة الاولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، سنة (2012) ، ص(١- 5).

٥.كريم عايش وناجية سليمان ، الاستدامة المالية (مفهوم-نظرية-سياسة)، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا-برلين ، 2021 ، الطبعة الاولى ، ص (٧).

٦.الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - اسكوا ، التوقعات والتنبؤات العالمية المنطقة الاسكوا التوقعات النقدية والمالية ، العدد (3) ، سنة (2006)، العدد (26) .

٧.ايناس محمد رشيد احمد ابراهيم جمعة، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة(2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد (52)، العدد (3)، سنة (٢٠٢١)، ص (٣٧٩).

٨.باسم عبد الهادي حسن، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003- 2015)، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، (2016)، ص(19).

٩.حسين مهجر فرج ،عماد محمد علي العاني ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2016 -2004) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (59) ، سنة (2018)، ص(46).
١٠.ضيغم خطاب ابراهيم وخلف محمد حمد، تحليل وقياس العلاقة بين قاعدة الدين العام للأنضباط المالي وعجز الموازنة العامه الاتحادية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ، المجلد (18) رقم (60) الجزء (2) ، سنة (2022) ، ص (407) .
١١.عماد محمد عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربيه والدولية ، العدد (39) ، سنة (2012)، ص (11).
١٢.عهود حمود صالح واحمد عبدالله سلمان ، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة الكوت، المجلد (13)، العدد (93)، سنة (٢٠٢١)، ص (210-211).
١٣.فراس تحرير محمد الجميلي واسماعيل حمادي مجبل، اثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي ، جامعة الفلوجة كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال ، سنة (2022)، المجلد (3)، العدد (5)، ص(131).
١٤.محمد صقر، واخرون ، واقع وافاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧)، العدد (٣) ، سنة (٢٠٠٥) ، ص(١١٨).
١٥.مروة فتحي سيد احمد البغدادي ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، سنة (2010)، صفحة (427).
١٦ميثم لعيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة ، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد(٥٧)، سنة (٢٠١٨)، ص (٨١).
١٧.هويدة اسماعيل ابراهيم وعماد محمد علي العاني ، المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية لبعض المؤسسات المالية في العراق، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة (2020) ، ص (20).

١٨.وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، المجلد(75)،العدد(1)، سنة (2016)، ص(183).

١٩.ياسين نادب علي خليل السلطاني ، تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد (13)، العدد (1)، سنة (٢٠٢١)، ص (41).

التقارير السنوية

١. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي ، ٢٠١٤، ص٧٩.

٢. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،٢٠١٦، ص٦١.

ثانيا: المصادر الاجنبية

١. European Economy Institutional Papers , Economic and Financial Affairs , Luxembourg Publications Office of the European Union, (2019) , p(32)

٢. European University Association, Financially sustain abl,https://eua.eu/resources/publications/651:fifnancially sustainableuniversities- towards-full-costing-in-european-universiti es,(2008),p(12) .

٣. oliver J . Blanchard , Suggestions for a new set of fiscal Indicators , OECD working paper no.79, OECD Publishing , (1990),p(8) .

٤. Wheelen Tomas L., and Hanger J., David "Strategic Management and Business Polices", 5th ed., Addison -Wesles pub compans,(1995),p (1),

٥. Yamauchi, Izquierdo Alejard"Fiscal Sustainability ISSUES for Emerging Countries", the Egyptian Center for fiscal Sustainability-the Case of Eritrea, IMF Working paperm, (2004) ,p (536).